# ذهب لبنان كنز الصمت المالي وميزان الثقة المفقودة وزني: التوافق السياسي مفتاح تنفيذ الإصلاحات

**لا تسير السياسة والاقتصاد في خطين متوازيين في لبنان، بل يلتقيان عند كل منعطف، ويتنازعان على كل قرار. من تشكيل الحكومات الى التعيينات الادارية، من اقرار الموازنات الى الاصلاحات المالية، كل خطوة تحتاج الى توافق قبل ان تترجم الى فعل. ومع غياب هذا التوافق، تتجمد المشاريع، تتراكم الازمات، وتتعثر البلاد بين حسابات الداخل وضغوط الخارج**

منذ اندلاع الازمة المالية في اواخر عام 2019، يعيش لبنان على ايقاع من الانتظار الدائم: انتظار اصلاح لا يكتمل، انتعاش يتأخر، وحلول تعرقلها السياسة قبل ان ترى النور. مع ذلك، فان عام 2025 حمل مؤشرات مختلفة، حيث بدأت بوادر التفاهم بين القوى السياسية تعيد بعض الحيوية الى المشهد، وتمنح الحكومة قدرة على المضي في خطوات اصلاحية متدرجة، ولو ببطء، نحو انتظام مالي يضع الاقتصاد على سكة التعافي. "الامن العام" التقت وزير المال الاسبق الدكتور غازي وزني.

■ ما مدى ارتباط الاداء الاقتصادي بالتحولات الاقليمية، وهل هناك ترابط خطير بين الاقتصاد والسياسة في الحالة اللبنانية؟

□ نرى في جميع الدول علاقة واضحة بين الاستقرار السياسي والامني من جهة، والنمو الاقتصادي والاصلاحات من جهة اخرى. فعندما يسود الاستقرار، تتحسن الخدمات ويزداد الاستهلاك والاستثمار. لكن في لبنان، هذا الترابط اكثر عمقا وتعقيدا، اذ تتوقف ابسط القرارات الادارية والاقتصادية على التوافق السياسي، سواء في التعيينات او الموازنات او القوانين.

النظام اللبناني القائم على التوافق جعل جميع القرارات، صغيرة كانت ام كبيرة، تحتاج الى موافقة القوى السياسية كافة، مما يؤدي الى بطء في الاصلاح وتعطيل في تنفيذ القرارات الاساسية، وهو ما ظهر بوضوح منذ الازمة المالية التي اندلعت اواخر عام 2019. يشهد عام 2025 تقدما

وزير المال الاسبق الدكتور غازي وزني.

> **مبلغ 16,5 مليار دولار ليس دينا على الدولة**

نسبيا في مسار الاصلاحات، سواء من ناحية سياسة رئاسة الجمهورية او اداء الحكومة الحالية التي تعتمد نهج الشفافية والتوافق. يمكن رصد هذا التقدم في التعيينات المالية والقضائية والامنية، وفي القوانين التي تمس النظام المصرفي والاصلاحات المالية. هناك تفاهم سياسي لتسريع الاصلاحات بما يخدم الداخل اللبناني ويعزز الثقة الدولية. لبنان اليوم تحت رقابة دولية دقيقة، سواء من البنك وصندوق النقد الدوليين، او من القوى الكبرى المعنية بالإصلاح، خصوصا الولايات المتحدة والدول الاوروبية والعربية، وهو ما يعد تطورا ايجابيا مقارنة بالسنوات الخمس الماضية. هناك ترابط بين التطورات في الجنوب والوضع الاقتصادي العام، علما ان عملية بسط سلطة الدولة لم تكتمل بعد، مما ينعكس سلبا على الاستثمار واعادة الاعمار. اصيب نحو 1.2 مليون شخص جراء الحرب الاخيرة، وتضرر بشكل مباشر أكثر من 237 الف شخص، فيما تقدر كلفة اعادة الاعمار بين 4.5 و5 مليارات دولار. المجتمع الدولي، وخصوصا المستثمرين العرب، يشترطون استقرارا امنيا كاملا قبل ضخ اي استثمارات في لبنان. الجيش اللبناني يعمل على سحب السلاح من جنوب الليطاني قبل نهاية العام، بما يعكس التزام الدولة تنفيذ تعهداتها الدولي، رغم الظروف الصعبة.

■ ما تأثير هذا الملف على الواقع السياسي والاقتصادي؟

□ التأثير كبير، طالما ان عملية بسط سلطة الدولة في الجنوب لم تكتمل بعد، فان ذلك يؤدي الى صعوبات متعددة، اولها يرتبط بالمطلب الاساسي للمجتمع الدولي والمستثمرين الخارجيين. المستثمرون، وخصوصا الخليجيين، يربطون اي استثمارات باتمام الملف الامني والسياسي، رغم الزيارات الناجحة للرئيس عون الى دول عربية مثل السعودية والامارات، الا ان حجم الاستثمارات لم يكن كبيرا بسبب الوضع الداخلي في لبنان.

■ هل يمكن القول ان الاقتصاد اللبناني اصبح اكثر هشاشة من اي وقت مضى؟

□ رغم الصعوبات، هناك مؤشرات ايجابية منذ بداية عام 2025. البنك الدولي توقع نموا اقتصاديا يفوق 4.5%. الجانب الامني والسياسي ايضا يشهد تحسنا، حيث اصبح في الامكان تنفيذ بعض خطوات بسط سلطة الدولة بشكل اسرع، رغم ان العملية تبقى بطيئة نسبيا. يتوجب على المسؤولين العسكريين والامنيين التعلم من الخطوات المطلوبة، لتسريع عملية بسط سيادة الدولة على جميع الاراضي اللبنانية. في مجال الاصلاح، تم الشروع في خطوات اصلاحية في قطاعات عدة، مثل قطاع الكهرباء والاتصالات والطيران المدني، بما لا يتعارض مع الامن العام او يعطل تنفيذ سيادة الدولة. هذه الاصلاحات تعود بالفائدة على الاقتصاد والمالية العامة، كما تساهم في تحسين العلاقات الديبلوماسية وتعزيز التعاون الدولي. ◄





# الذهب بين التأجير والضمان: إغراء الحاجة وهاجس السيادة

**يعود الحديث في بلد انهكته الأزمات وتقطعت به سبل التمويل عن الذهب كأنه باب النجاة الاخير. فلبنان الذي يملك ما يقارب 286 طنا من المعدن الاصفر وهو من اكبر الاحتياطيات في المنطقة قياسا بحجمه الاقتصادي، يجد نفسه امام مفترق بالغ الحساسية: هل يبقي على هذا الرصيد محصنا في خزائن مصرف لبنان كرمز للسيادة النقدية، ام يجرؤ على استخدامه لتأمين سيولة يحتاجها كمن يتنفس بعد انقطاع طويل؟**

**هذا السؤال لم يعد نظريا. فمع تفاقم ازمة الدين العام وغياب التمويل الخارجي، باتت اصوات اقتصادية وسياسية تدعو الى "تفعيل الذهب" لا بيعه، بل الاستفادة منه من دون التفريط به. وهنا تتقدم فكرتان متناقضتان في الظاهر، متكاملتان في المنطق المالي: تأجير الذهب واستخدامه كضمان لإصدار سندات خزينة طويلة الاجل.**

**يشرح وزير المال الاسبق الدكتور غازي وزني "ان مصرف لبنان ينظر في امكان تأجير جزء من الذهب لمصارف مركزية اخرى في مقابل فوائد سنوية تتراوح بين 2 و3%، على ان يبقى الاصل محفوظا. هذا الخيار معروف في التجارب الدولية، اذ تلجأ اليه بعض البنوك المركزية الكبرى الى توليد عائد من احتياطياتها من دون المساس بها. اما الخيار الثاني، فيتمثل في استخدام الذهب كضمان لإصدار سندات سيادية توفر سيولة فورية لتمويل مشاريع الدولة او سد فجوات الموازنة، ضمن اطار قانوني صارم يضمن استرداد الضمان عند استحقاق السندات".**

**غير ان الطريق الى تطبيق هذه الخيارات ليس معبدا. فالمسألة لا تتعلق فقط بموازين مالية، بل بميزان الثقة والسيادة. اذ ان الذهب اللبناني، المخزن في الداخل وفي الاحتياطي الفيديرالي الاميركي، يخضع لقوانين دقيقة تمنع التصرف به الا بقانون صادر عن مجلس النواب، وهو ما يجعل اي خطوة من دون اجماع وشفافية، محفوفة بالمخاطر السياسية والقانونية.**

**وقد اشار عدد من الاقتصاديين، ومنهم باحثون في تقارير World Gold Council وBlominvest، الى ان التأجير او الرهن لا يحملان خطرا جوهريا على الاصول متى ترافقت العملية مع تدقيق مستقل واشراف تشريعي كامل. الا ان المخاوف تبقى قائمة من "سوء الاستخدام"، خصوصا في ظل هشاشة المؤسسات وغياب المساءلة، مما قد يحول الذهب من ضمان للمستقبل الى ثغرة في الحاضر. التجارب الدولية تعطي دروسا تستحق الاصغاء. فدول عدة استخدمت احتياطياتها من الذهب لتأمين قروض قصيرة الاجل او لخفض كلفة تمويلها، لكن ضمن انظمة محاسبية شفافة واشراف مباشر من برلماناتها. اما في لبنان، حيث الثقة بين الدولة والمصرف المركزي لا تزال جريحة، فإن أي مبادرة من هذا النوع تحتاج الى موافقة سياسية عابرة للانقسام، والى خطة واضحة تحدد وجهة الاموال ومصير العائدات، والا تحولت الفكرة الى باب جديد للجدل والاتهامات.**

**المعادلة هنا دقيقة: فبين اغراء العائد المالي وهاجس السيادة، لا يمكن للقرار ان يكون تقنيا بحتا. انه قرار يلامس عمق الثقة الوطنية. فمن جهة، لا يمكن لبلد انهكته الخسائر ان يبقي ثروته مجمدة في خزائن مغلقة، ومن جهة اخرى لا يجوز ان يمس "آخر ما تبقى من رصيد وطني" من دون اطار قانوني صلب يضمن حقوق الاجيال المقبلة.**

**لهذا، فان أي توجه لاستعمال الذهب يجب ان يبنى على تدقيق شفاف يحدد الكميات والمواقع والقيم، وعلى تشريع واضح يرسم حدود القرار، وعلى مراقبة صارمة تضمن ان يبقى الذهب في خدمة الدولة لا في خدمة سلطتها السياسية. فالذهب ليس مجرد رقم في ميزانية مصرف لبنان، انه مرآة الثقة بين اللبنانيين ودولتهم.**

**في نهاية المطاف، تبقى الحقيقة بسيطة ومؤلمة في آن واحد: يمكن للذهب أن يمد لبنان بالأوكسجين المالي، لكنه لا يستطيع وحده انعاش اقتصاد يختنق بفساد وسوء ادارة. الذهب قد يكون وسيلة، لكنه لن يكون خشبة الخلاص اذا لم تتوافر الارادة والاصلاح.**

**عصام شلهوب**

# إقتصاد

■ ما ابرز الانعكاسات التي تركتها هذه الاوضاع على موازنة الدولة والايرادات العامة؟

□ قدمت الحكومة موازنة بقيمة 4.5 مليارات دولار ضمن المهل الدستورية، متوازنة وغير متحيزة. مع ذلك، لا تزال هذه الموازنة غير مثالية، حيث ان الانفاق الاستثماري ضعيف نسبيا. يعتمد النمو الاقتصادي بشكل اساسي على الاستثمار الخارجي، في حين ان التقديمات الاجتماعية الناتجة من الموازنة ضعيفة ايضا. في ظل الظروف الحالية، يعد ذلك أفضل توازن ممكن للوضع، لكن بالطبع هذا لا يعني انه كاف. الوضع الداخلي الامني والسياسي لا يؤدي الى تحسن سريع في ايرادات الدولة، اذ ان زيادة النمو الاقتصادي تعتمد على عناصر رئيسية، ابرزها:

• الاستثمار: يحتاج المستثمرون الى استقرار سياسي وأمني قبل ضخ استثماراتهم.

• الاستهلاك المحلي: يحتاج الناس الى شعور بالامان والثقة في الاوضاع قبل أن يزداد استهلاكهم.

• الصادرات: تطوير الصادرات يتطلب جاهزية المصانع وقدرة الاقتصاد الداخلي على الانتاج في ظل استقرار نسبي، وهو امر لا يزال محدودا بسبب الخلافات الداخلية وتقاسم السلطات.

لذلك، فان النمو الاقتصادي والاصلاحات المالية ستستغرق وقتا لتأخذ مداها، ولا يمكن القول ان الوضع مثالي حتى الان. مع ذلك، منذ بداية عام 2025، ومع وجود العهد الجديد وتطلعات واهداف جديدة، لوحظ تحسن اقتصادي ومالي نسبي، لذا نأمل في ان تستمر هذه التحسينات في المرحلة المقبلة.

■ ما السياسة المالية التي تقترحها لتقوية مناعة الاقتصاد امام الصدمات الداخلية والخارجية؟

□ تعمل الحكومة على تقليص الفجوة المالية واعداد خطة انتظام مالي قبل نهاية السنة، تمهيدا لمعالجة ملف الودائع واعادة هيكلة القطاع المصرفي. تم اقرار قانون اصلاح القطاع المصرفي كخطوة اولى قبل قانون الانتظام المالي، ورغم محدودية قدرته على التنفيذ الا انه يرسل اشارة ايجابية الى صندوق النقد الدولي. اما التحدي الاكبر في المرحلة المقبلة، فهو تنفيذ الانتظام المالي وسط اقتراب الانتخابات عام 2026 وتأثيرها على المودعين. الافكار والاجراءات المطلوبة لاستعادة الودائع واصلاح القطاع المصرفي معروفة منذ سنوات (2020–2025)، لكن تنفيذها يحتاج الى قرار سياسي واضح، لأن هذه الاجراءات تتداخل مع مصالح اطراف متشابكة، مما يجعل تنفيذها معقدا.

القضايا الاساسية تشمل:

1- الودائع المشمولة وغير المشمولة بالخطة.

2- الودائع المحولة من الليرة الى الدولار.

3- مصير 16.5 مليار دولار المودعة لدى مصرف لبنان.

4- ملف الذهب وكيفية استخدامه او الحفاظ عليه.

■ هذه النقاط اساسية، لكن هل يمكن اعتماد الذهب كأداة تمويل آمنة ضمن خطة الانتظام المالي من دون المساس باحتياطي لبنان الاستراتيجي؟

□ تتطلب هذه القضايا توافقا سياسيا، اذ ان بعض القوى السياسية، مثل وزير المال، ضد استخدام الذهب في الاصلاحات، بينما ترى اطراف اخرى ضرورة استخدامه لضمان نجاح الانتظام المالي. يتحدث مصرف لبنان عن امكان استخدام الذهب بطرق آمنة، بعيدا من المخاطر، عبر خيارات عدة متاحة:

• تأجير الذهب: يمكن لمصرف لبنان تأجير الذهب الموجود لديه في الخارج، مثل نيويورك، الى مصارف مركزية اخرى، كالمصرف المركزي البريطاني، لفترات محددة (3-5 سنوات)، في مقابل فوائد سنوية تتراوح بين 2% و3% تقريبا. هذا الاسلوب يدر للدولة سيولة نقدية تتراوح بين 250 و350 مليون دولار سنويا، مع بقاء ملكية الذهب لدى الدولة وعدم وجود مخاطر مالية حقيقية.

• استخدام الذهب كضمان لسندات الخزينة: يمكن اصدار سندات خزينة طويلة الاجل (6-8 سنوات) مضمونة بالذهب، مما يوفر تمويلا آمنا للقطاع العام ويمنع أي سوء استخدام للاصول. رغم وجود هذه الوسائل الامنة، هناك فئة من اللبنانيين تخشى سوء استخدام الذهب، ويحتاج الامر الى قرار سياسي واضح يتم بالتعاون مع خبراء ماليين قبل الانتخابات المقبلة.

■ ماذا عن المبلغ المودع في مصرف لبنان والبالغ نحو 16.5 مليار دولار؟ هل هو دين على الدولة؟

□ موضوع حسابات الدولة بالدولار يرتبط بحسابات خاصة منذ 2002 و2004 العائدة الى مؤتمري باريس 1 و2، حين فتح مصرف لبنان حسابا للدولة بالعملات الاجنبية. في السنوات التالية، كانت هناك عمليات محاسبية معقدة لضمان تغطية المدفوعات، مثل سندات اليوروبوند، الفوائد، وديون الكهرباء. على سبيل المثال، عند تغطية مبلغ 500 مليون دولار، كان مصرف لبنان يضع ما يعادلها بالليرة اللبنانية لتغطية الالتزامات، الامر الذي ادى الى ظهور مشاكل محاسبية للحسابات من دون ان يكون هناك اي خرق قانوني او دين اضافي من الدولة وعليها. هذه المسائل المحاسبية توضح ان حسابات مصرف لبنان، بما فيها مبلغ 16.5 مليار دولار، ليست دينا على الدولة بقدر ما هي مسألة محاسبية غير اعتيادية، ويجب التعامل معها وفق اجراءات قانونية (قانون النقد والتسليف) ومحاسبية دقيقة.

■ كيف تنظر الى مستقبل الاستثمار في لبنان في ظل المشهد الجيوسياسي الحالي؟

□ رغم التحديات الامنية والسياسية، وتحفظ المستثمرين بسبب المخاوف المتعلقة بسلاح حزب الله والتوترات مع اسرائيل، فان هناك مؤشرات تحسن منذ بداية عام 2025، سواء على الصعيد الاقتصادي او المالي او الاجتماعي. من المتوقع ان يستمر هذا التحسن في عام 2026، رغم استمرار بعض الهواجس والمخاطر.

بالنسبة الى الحركة الاقتصادية والاستثمارية، غالبية النشاط السياحي والاستثماري المحلي تعود الى اللبنانيين، مع حضور محدود من السياح العرب والاجانب. وقد غادر منذ 2020 نحو 400-500 ألف لبناني، مما اثر على الاقتصاد المحلي، في حين تبقى الاستثمارات الاجنبية، خاصة العربية والدولية، مشروطة بتنفيذ الاصلاحات وضمان استقرار الدولة وامنها. بالنسبة الى الإصلاحات الحكومية، تم اتخاذ خطوات اصلاحية منذ بداية 2025، شملت الادارة العامة والتعيينات، وكذلك التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بما وفر تمويلا محدودا، لكنها غير كافية لإحداث تحول اقتصادي كامل. في ما يتعلق بموضوع السلاح، قامت الدولة بخطوات محدودة في هذا المجال، رغم ان بعض الاطراف الخارجية ترى ان هذه الخطوات غير كافية ويجب تسريعها. لكن رغم هذه المخاوف، فان الدولة مستمرة في تنفيذ خطوات اصلاحية ورصد التطورات المستقبلية، مع الاعتراف بوجود مخاوف وقلق نتيجة الوضع في المنطقة، وخصوصا الجانب الاسرائيلي. اما اتفاقية شرم الشيخ

> **حسابات الدولة بالدولار مرتبطة بعمليات محاسبية معقدة**

الاخيرة فتعتبر محدودة الاثر، كونها لم تتناول القضية الفلسطينية او الوضع في غزة بشكل شامل، بل ركزت على اهداف محددة تتعلق بالإسرائيليين المحتجزين عند حماس. هذه الاتفاقية لم تتطرق الى تفاصيل كبيرة، وقد اثرت على التقييم الامني والاستقرار الاقليمي، مما يزيد من القلق في الداخل اللبناني.

■ هل يمكن للبنان في هذه الحالة ان يعتمد على "الحياد الاقتصادي" كخيار استراتيجي؟

□ الانعكاسات على لبنان متعددة، تشمل الجانب الامني والاقتصادي، اذ يظل المستثمرون ورجال الاعمال والدول الخارجية يعيشون في اجواء من القلق والخوف نتيجة عدم وضوح مستقبل الوضع الاقليمي، لا سيما في جنوب لبنان. رغم ذلك، هناك استمرارية للوضع الامني الحالي، لكن مع تخوف دائم من اي تصعيد محتمل.

■ ما الرسالة التي توجهها الى صانعي القرار اليوم لتجنيب لبنان المزيد من الانهيار الاقتصادي؟

□ التركيز على نقطتين اساسيتين: ضرورة الاستمرار في الاصلاح الاقتصادي، وضرورة احتواء الوضع الامني في جنوب لبنان. هذا لن يتم الا من خلال تفاهمات واضحة بين القوى السياسية والرؤساء الثلاثة في الدولة، لضمان ان تكون لغة الحوار والتفاهم هي الاساس، سواء لتحقيق الاصلاحات او لإدارة الازمات الامنية بشكل ديبلوماسي. هذه المعالجة المتوازنة تضمن حماية لبنان من المزيد من الانهيار الاقتصادي والسياسي، وتوفر اطارا للخطوات الاصلاحية المقبلة ضمن اجواء استقرار نسبي، رغم التحديات الكبيرة التي يواجهها البلد.

**ع. ش**